مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السابع والستون (سبتمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السابع والستون- سبتمبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **مؤرخـــان مارونيـــان لصـــلاح الـــدين الأيـــوبي (١١٣٨-١١٩٣م)**	
فيليـب حتـى وأمـين معلـوف «دراسـة مقارنـة».....	٣ – ٢٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني**	٢٧ – ٥٦
الباحث/ رزق موسى الزعانين	
٣- **موقـــف الـــدول الكبـــرى مـــن اســـتقلال شـــبه القـــارة الهنديـــة عـــام١٩٤٧**	٥٧ – ٨٤
أ.م.د. نزار كريم جواد	
أ.م.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق	
٤- **السياسة الخارجية.. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية**	٨٥ – ١١٨
د.علاء فاهم كامل	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
٥- **دور الكتلـــة البيئيـــة الحرجـــة فـــي تضـــمين قواعـــد الاقتصـــاد الـــدائري فـــي المؤسســـات الحكوميـــة**	١٢١ – ١٩٨
د. عمرو صالح محمد	
٦- **إمكانيـــة اســـتفادة مصـــر مـــن تجربـــة البنـــوك الماليزيـــة فـــي دعـــم التنميـــة الاقتصـــادية فـــي ظـــل مقـــررات بـــازل ٣ «دراســـة مقارنـــة»**.....	١٩٩ – ٢٥٦
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي	

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث الصفحـــة

- **الدراسات القانونية:**

٧- السياســة الجنائيــة فــي مواجهــة جــرائم تزييــف العملــة «دراســـــة مقارنـــــة» ..... ٢٥٩ - ٢٩٦

د. عيد نصرالله سعد سيد حريرة

٨- عـدم جـواز الجمـع بـين العضـوية البرلمانيـة والوظيفـة العامـة فـي مـصـر والإمـارات «دراسـة مقارنـة» ... ٢٩٧ - ٣١٦

د. سعيد علي سعيد حميد الخييلي

- **الدراسات الفلسفية:**

٩- الأبعـاد الفلسـفية للهجـرة دراسـة معاصـرة فـي جـدل الغربـة والحنـــين والإبـــداع ..... ٣١٩ - ٣٤٤

د. علي عبود المحمداوي

د. نهاوند علي محمد

١٠- حالـة اليهـود الفكريـة والثقافيـة فـي العصـر العباسـي .. ٣٤٥ - ٣٦٨

الباحث/ عصام وهب الله زهران عبد الرحمن

- **دراسات التربية الفنية:**

١١- آليـات اللاتجنـيس فـي المنتجـات الصـناعية ..... ٣٧١ - ٣٩٠

أ.د. هدى محمود عمر

م. أنيس حاتم مانع

١٢- سـلطة المنـتج الصـناعي وانعكاسـها علـى المتلقـي .... ٣٩١ - ٤١٠

م.م. عبد الحسين عبد الكريم سلمان

أ.م.د. صلاح نوري محمود الجيلاوي

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١٣- **جماليـات النحـت الإفريقـي القـديم وانعكاسـه فـي فخـار (التراكوتـــا Terracotta) المعاصـــر**	٤١١ - ٤٢٨
أ.د. أنغام سعدون طه	
م.م. عدنان ساطي علي	
١٤- **دلالات اللـون فـي القـرآن الكـريم وتمثلاتهـا فـي نتاجـات طلبـــة قســم التربيـــة الفنيـــة**	٤٢٩ - ٤٥٨
م.م. رؤيا إحسان رفعت	
١٥- **فاعليـــة اســتراتيجية الـــتعلم النشـــط الفعـــال علـــى تقيـــيم الأداء المهـــاري لمشـــاريع التخـــرج لطلبـــة قســـم التربيـــة الفنيـــــة**	٤٥٩ - ٤٨٤
أ.م.د. مها مازن كامل	
١٦- **الخطـاب الحضـاري فـي البنـى التصـميمية للفضـاءات الداخليـــــة المعاصـــــرة**	٤٨٥ - ٥٠٦
أ.م.د. علاء الدين كاظم الإمام	
١٧- **تمـثلات التحـوير فـي تكوينـات خـط الثلـث**	٥٠٧ - ٥٣٢
م.د. وسام كامل عبد الأمير	
١٨- **آلـة العـود فـي الآثـار والمخطـوطـات التـاريخيـة بيـن القـرنيـن الثامـن المـيـلادي والســادس عشــر الميـلادي** ..	٥٣٣ - ٥٦٢
م.د. أحمد جهاد البدر	
م.م. حيدر زامل حسين هاشم	

موقف الدول الكبرى من استقلال شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧

أ.م.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق

تاريخ حديث ومعاصر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – العراق

أ.م.د. نزار كريم جواد

تاريخ حديث ومعاصر

الكلية التربوية المفتوحة – وزارة التربية – العراق

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

كانت ولاتزال شبه القارة الهندية قبلة الدول الكبرى لما تتمتع به من موقع جيوستراتيجية ودور اقتصادي مهم في الاقتصاد العالمي، فضلًا عن الثقل السكاني الكبير ومصدر مهم للأسواق التجارية، جاءت ظروف استقلال القارة الهندية من السيطرة الاستعمارية في ظروف صعبة وترك هذا الاستقلال عدة بؤر صراع مزمنة لايزال البعض منها إلى الآن مستمرًا من تاريخ استقلال القارة عام ١٩٤٧م.

اللاعب الأساسي في هذ القارة هي الهند التي ولدت من رحمها دولة باكستان المسلمة بعد صراع طويل وكفاح مسلح للأحزاب المسلمة فيها للحصول على الاستقلال في الوقت الذي كان العالم يتجه إلى تشكيل معسكرين الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر المعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي (سابقًا) مما توجب على الدول الحديثة في الاصطفاف مع أحد المعسكرين لضمان ديمومة الحياة السياسية في العلاقات الدولية والحصول على المساعدات الاقتصادية المهمة لضمان استمرارية الحياة السياسية مقابل تنفيذ أجندات سياسية وعسكرية لتلك الدول في الساحة الدولية، كانت محركات هذه السياسات وخصوصًا الهند ما تعانيه من عقد داخلية من دينية وديموغرافية وانفصال باكستان عنها انعكست بشكل مباشر اتجاه جارتها الجديدة لضمان تدفق الدعم الدولي لها.

Abstract:

The Indian subcontinent was and still is the compass of the major powers, enjoying a geo-strategic position and an important economic role in the world economy, moreover as a large population and an important source of commercial markets, in which the circumstances of independence of the Indian continent came from colonial domination in difficult circumstances, that independence has left several chronic hotbeds of conflict and some of them are still continuing from the date of independence of the continent on 1947.

India is the main player in this continent, which emerged from the womb of the Muslim state of Pakistan after a long conflict and armed struggle of the Muslim parties. In order to gain independence at the time the world was moving to form two camps; first camp is led by the United States of America and the other by the former Soviet-led eastern camp. Thus, the modern countries had to join with one of the two camps to ensure the survival of political life in international relations to obtain important economic assistance to ensure the continuity of political life in exchange for the implementation of political and military agendas of those countries on the international arena, the orientations of these policies, especially in India, are due to the internal contract of religious and demographic as well as the separation of Pakistan from India, which is directly reflected in its new neighbor to ensure the flow of international support.

المقدمة:

تعد شبه القارة الهندية من مناطق الصراع الدائمة في العالم؛ إذ كانت مطمعًا لكثير من الدول الاستعمارية التي قصدت السيطرة عليها، كما كانت مسرحًا لصراعات داخلية طائفية وعرقية كبيرة راح ضحيتها الآلاف من المواطنين من كل الأطراف.

إن دراسة التطورات السياسية التي طرأت على باكستان بعد الاستقلال وانفصالها عن الهند، توضح التناقضات والصراعات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية في باكستان، فضلًا عن أن البريطانيين الذين قرروا منح شبه القارة الهندية استقلالها لم يكونوا على استعداد للتخلي عن مصالحهم دون أن يتركوا هذه البلاد في حاجة دائمة لهم.

برز تأثير الهند سلبيًّا، التي كانت تعتقد بصورة مستمرة أن باكستان جزء مقتطع من الهند وان استقلالها قد جرى تحت ظروف خاصة وأنها لابد أن تعود في يوم ما إلى الهند، لذلك فإن التطورات الداخلية في باكستان خلال تلك الحقبة وضحت طبيعة الصراعات التي كانت للقوى السياسية دورًا مهمًّا في تسييرها.

أولًا- قيام دولة باكستان عام ١٩٤٧م والموقف البريطاني منه:

جاء قيام باكستان بعد أن عانى مسلمو شبه القارة الهندية الكثير من الآلام، وقدموا الكثير من التضحيات. وابتهج محمد علي جناح (القائد الأعظم) كما كان يسميه الباكستانيون، وشعبه فقد بزغ فجر جديد على المسلمين بقيام دولة خاصة بهم. وكان هذا انتصارًا للرابطة الإسلامية التي أنشأها محمد علي جناح، والتي لم تكن حزبًا سياسيًّا عاديًّا يمكن أن يقارن مع غيره من الأحزاب في تلك الحقبة. فهو الذي وحدّ مسلمي الهند في صف واحد من أجل تحقيق هذا الهدف، وجاء النظام الإداري للدولة الجديدة امتدادًا للنظام الإداري الذي أوجده البريطانيون خلال الحقبة السابقة، وقام النظام الدستوري على أساس قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، وأكملت بعض بنوده من قانون استقلال الهند لعام ١٩٤٧م[١].

طبق نظام الحاكم العام في باكستان، وهو النظام الذي أوجده البريطانيون في شطري الهند البريطانية (الهند وباكستان) بعد الاستقلال لتصبح كل واحدة منهما دومنيون تابعًا لمنظمة الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) تدار من قبل حاكم عام، يمثل امتدادًا لنائب الملك الذي وجد في عهد السيطرة البريطانية. وكانت صلاحيات وسلطات الحاكم العام تتحدد طبقًا لشخصية هذا الحاكم وعلاقته مع رئيس وزرائه. فعندما كان محمد علي جناح في الحكم، كانت شخصيته تطغى على الحكومة، وكانت له كافة الصلاحيات، ولكن بعد وفاته عام ١٩٤٨ ومجيء الحاكم العام الجديد (لياقت علي خان) رئيسًا للوزراء، والذي كان يمثل امتداد لمحمد علي جناح، نجد إن منصب رئيس الوزراء قد طغى على منصب الحاكم العام وأصبح هو المسيطر والموجه للسياسة في باكستان. هكذا، فان عهد الحاكم العام قد شهد صراعات سياسية وتنافسًا شديدًا للوصول إلى السلطة والسيطرة على زمام الأمور بين الزعماء السياسيين في باكستان(٢).

كان محمد علي جناح يتمتع بسلطات واسعة في الإدارة المدنية والقوات المسلحة، وبأوامره الخاصة، وكان بإمكانه تعديل الدستور وإصدار القوانين التي لايمكن لأي سلطة قضائية ردها أو نقضها. كما كان يتولى رئاسة الجمعية التأسيسية وهي البرلمان الباكستاني، والتي تتألف من نواب يمثلون الأقاليم المكونة للدولة الجديدة والذين تم انتخابهم عام ١٩٤٦ في الجمعية التأسيسية للهند قبل التقسيم من قبل الجمعيات التشريعية المحلية على أساس واحد لكل مليون من السكان. كما احتفظ لنفسه بمنصب وزير الخارجية ووزير مناطق الحدود(٣).

يعاون الحاكم العام مجلس وزراء مكون من ستة وزراء تم اختيارهم من الأعضاء السابقين في تركيبة المجلس الاستشاري لنائب الملك قبل التقسيم عام ١٩٤٧ وكان أغلبهم من أعضاء الرابطة الإسلامية(٤).

أما الأقاليم فقد تمتعت بنوع من الاستقلالية في الحكم، فكانت لها حكوماتها ووزراؤها ومجالسها التشريعية، ولها حق إصدار القوانين الخاصة بها. ويعين الحاكم العام

حكامها. وكان أغلب حكام الأقاليم في بداية قيام الدولة من البريطانيين، الذين كانوا يعتبرون موظفين باكستانيين ماعدا حاكم السند. وظل البريطانيون يشغلون عددا" من الوظائف الرئيسة بما فيها قيادة الجيش والبحرية حتى تسلمها الباكستانيون تدريجيًّا، وحدد محمد علي جناح مهام الحكومة الباكستانية الجديدة في المحافظة على الأمن واحترام القانون، واجتثاث الفساد من جذوره. وإلزمها بأن تتعامل مع الأقليات بالعدالة المطلقة. فلكل دينه ومذهبه، وليس للدولة أن تتدخل في معتقدات رعاياها. كما كان حريصًا على أن يحذر البنغال من التعصب الإقليمي؛ إذ اعتبره أكبر لعنة توجه إلى باكستان(٥).

جاء في خطاب محمد علي جناح أمام الجمعية التأسيسية في أغسطس عام ١٩٤٧: ((إذا أردنا أن نجعل هذه الدولة الباكستانية العظيمة سعيدة ومزدهرة، فإننا يجب أن نركز على رفاهية الشعب فقط، وبخاصة الجماهير الفقراء. وإذا ما عملتم في تعاون ودفنتم خلافاتكم فمن المحتم أن تصيبوا النجاح. ولابد أن نبدأ العمل بهذه الروح. وبمرور الوقت فان كل الحزازات بين الأغلبية والأقلية، وبين الهندوس والمسلمين ستختفي. إنكم أحرار، أحرار في الذهاب إلى معابدكم، وأحرار في الذهاب إلى مساجدكم، أو إلى أي مكان آخر للعبادة في دولة باكستان. بمقدوركم الانتماء إلى أي ديانة أو طائفة أو عقيدة. هذا شيء لا علاقة له بأمور الدولة)) (٦).

ومن خلال تتبع عهد محمد علي جناح وموقف البريطانيين من نظام الحكم في الباكستان وتمتع محمد علي جناح بصلاحيات واسعة تفوق ما يسمح به قانون تعيين الحاكم العام لأي دومنيون آخر تابع للكومنولث والتي يكون فيها الحاكم العام رئيسا" رمزيا". ويجب ان توضع السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء، إلا إن محمد علي جناح لم يتحدد بذلك بل حصر الصلاحيات بيده هو. وقد أعلن ذلك صراحة في حديث له مع الحاكم البريطاني مونتابين (Montiben)، نائب الملك على الهند قبل الاستقلال، والذي أصبح الحاكم العام للهند بعد الاستقلال، إن هذا النظام سوف لن يطبق في باكستان(٧). لذلك ولتأكيد سلطته قام بتعيين رئيس الوزراء وكذلك الوزراء. ولم تقتصر حدود سلطته

على المركز، بل كانت تمتد إلى الأقاليم. ففي الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٤٧ قام بعزل المجلس الحكومي المنتخب في إقليم الحدود ونصب بديلًا عنه(٨).

لم يستمد محمد علي جناح قوته تلك من المنصب الذي يحتله وإنما من المهابة والاحترام الذين كان يحظى بهما بين عامة الشعب. فكان يلقب بأنه (والد الأمة). وقد احترم الجميع رغباته ونفذوا كل أوامره. فلم يواجه أي ممانعة فيما كان يصدره من أوامر(٩).

توفى القائد الأعظم محمد علي جناح مساء يوم ١١ أيلول عام ١٩٤٨. بعد أن عانى كثيرًا من المرض خلال السنوات الأخيرة من حياته، وكانت وفاة القائد الأعظم صدمة كبيرة للباكستانيين الذين كانوا يعدونه المؤسس الحقيقي لدولتهم. لذا فقد عمت البلاد موجة من الحزن الكبير. ولم يقتصر ذلك على الداخل فقط. بل أخذت الكثير من الدوائر الغربية تشكك في إمكانية بقاء باكستان بعد وفاة محمد علي جناح، وفي قدرة الباكستانيين على المحافظة على استقلالهم. وتوقع البعض منهم حصول انقسام أو انفصال في باكستان(١٠). وهذا ما حصل بالفعل لأن الذين جاؤا بعده لم يستطيعوا أن يكسبوا قلوب الباكستانيين بمختلف قومياتهم وطوائفهم كما كان القائد الأعظم يفعل.

ثانيًا– موقف الولايات المتحدة الأمريكية من استقلال باكستان عام ١٩٤٧:

واجهت باكستان التي انفصلت عن الهند وحصلت على الاستقلال في ١٥ أغسطس عام ١٩٤٧م مشاكل عديدة منها جغرافيتها غير المألوفة؛ إذ تتكون من قسمين هما باكستان الغربية وباكستان الشرقية يفصل بينهما حوالي ألف ميل من أراضي الهند، وتتالف من عدة اقاليم وولايات(١١)، وكان عليها أن تبدأ بإنشاء بنيتها التحتية وحكومتها ومؤسساتها الوطنية من الصفر(١٢).

وقد أثرت الأوضاع التي عاشتها باكستان في بداية تكوينها على علاقاتها الخارجية، فكانت علاقاتها مع الهند صعبة ومعقدة لا سيما ما يتعلق بتقسيم إرث الهند البريطانية وتسوية

مطاليب اللاجئيين وكيفية توزيع مياه الأنهر المشتركة بين البلدين ورسم الحدود وإقامة سياسة التفاعل الاقتصادي والتغلب على مرارة الشعور الناتج عن التقسيم [١٣].

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع نحو بلدان المنطقة وبدأت بتقديم المساعدات إلى تلك الدول وفقًا لمبدأ ترومان إذ بلغت المساعدات التي قدمتها عام ١٩٤٧ حوالي (٢.٩٤٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار وتسعمائة وأربعين مليون دولار لتعزيز الأمن المشترك والحفاظ على انظمة الحكم وتوحيد صفوف بلدان الشرق الأوسط إلى جانب الغرب، وكانت حصة باكستان من تلك المساعدات (٣٠٠) ثلاثمائة مليون دولار لإنعاش اقتصادها والوقوف ضد الشيوعية [١٤].

لقد أثبتت الأحداث أن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الشرقين الأدنى والأوسط ولاسيما اليونان وتركيا وباكستان كانت وسيلة اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها السياسي وتحقيق تفوق اقتصادي على حساب بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول، وأداة لدفع هذه الدول وغيرها من الدول الأخرى المجاورة للاتحاد السوفيتي (سابقًا) إلى صنع طوق أمني يحيط به من الجنوب ويعيق تغلغل الشيوعية في هذه المنطقة الغنية بالنفط، وتفاعل التوجه الأمريكي حيال الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مع توجهات الحكومة الباكستانية الموالية للغرب منذ استقلالها، ففي اجتماع مجلس الوزراء الباكستاني يوم ٧ أيلول عام ١٩٤٧ بين الحاكم العام محمد علي جناح في الاجتماع بأن باكستان دولة ديمقراطية وعدو للشيوعية، ولهذا فان مصلحة البلاد تكمن في إقامة علاقات مبنية على أساس التعاون المشترك لما فيه منفعة لباكستان مع الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية[١٥].

ويتضح من تصريح الحاكم العام هذا بأن سياسة باكستان اختلفت منذ البداية عن سياسة الهند التي التزمت جانب الحياد بين المعسكر الغربي والمعسكر الاشتراكي.

وكان وزير المالية في باكستان (غلام محمد Ghulam Mohammed) قد التقى القائم باعمال السفارة الأمريكية (تشارلس لويس Charles Lewis) في كراتشي

يوم ٢٨ أغسطس عام ١٩٤٧ وطلب منه مفاتحة حكومته بخصوص حصول باكستان على مساعدات مالية ممكنة، وخلال الاجتماع الثاني لمجلس الوزراء الباكستاني يوم ١١ أيلول عام ١٩٤٧، أوضح محمد علي جناح بأن الشيوعية هي عدو للبلاد، وأن سلامة الحدود الشمالية الغربية لباكستان أمر يهم العالم بأسره وليس مجرد أمر داخلي بالنسبة للباكستان وحدها، مبينًا اأن الحكومة السوفيتية كانت وراء مطالبة الأفغان بإقليم بشتونشتان وأن السوفيت يقومون بالتحريض على خلق مشاكل طائفية بين الهند وباكستان. وكان مما دفعه إلى هذا الاعتقاد "بأن الحكومة السوفيتية لم تبعث رسالة تهنئة لمناسبة استقلال باكستان" (١٦).

تمخضت اجتماعات مجلس الوزراء الباكستاني عن إرسال الحكومة الباكستانية أواخر شهر أيلول عام ١٩٤٧ السيد ميرلايك علي (Mir Laik Ali) أحد المستشارين الاقتصاديين في الحكومة الباكستانية إلى واشنطن للتفاوض مع الحكومة الأمريكية بشأن الحصول على قرض مالي لتلبية احتياجات بلاده في مجال التنمية الاقتصادية والدفاع. إضافة إلى ذلك كان سفير باكستان الأول في واشنطن أم.اي اتش اسباهاني (M.A.H.Ispahani) قد طالب أيضًا الولايات المتحدة بتقديم ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات مالية لبلاده من أجل إنعاش الوضع الاقتصادي، ولكن الحكومة الأمريكية اعتذرت عن عدم تلبية مطلب مير علي والسفير بسبب ضخامة المبلغ (١٧).

ونتيجة للأثر السلبي الذي تركه الموقف الأمريكي الرافض لطلب باكستان المالي على الأوساط الحاكمة الباكستانية، فإن الدبلوماسية الأمريكية في باكستان نشطت من خلال إرسال البرقيات والتقارير إلى وزارة الخارجية الأمريكية طالبت فيها الوزارة إقناع الإدارة الأمريكية بمساعدة الحكومة الباكستانية وجلبها إلى الصف الأمريكي. ففي ٢ أكتوبر/ عام ١٩٤٧ أرسلت القنصلية الأمريكية في لاهور التي تأسست في ٢٧ أغسطس عام ١٩٤٧ برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية بينت فيها حالات الفوضى وعمليات السلب والنهب التي تحصل في مناطق البنجاب، وأوضحت

أن المجتمع الباكستاني متخلف يمكن السيطرة عليه بسهولة، وطلبت من الوزارة دراسة إمكانية مساعدة باكستان ماليًا وإشعار حكومة كراتشي بضرورة توفير الحماية للقنصلية الأمريكية، وكان لإيضاح الموقف الذي قامت القنصلية الأمريكية بنقله تأثيره على ما يبدو في تغير الموقف الأمريكي ففي ١٧ كانون الأول عام ١٩٤٧ منحت الولايات المتحدة الأمريكية باكستان مبلغ عشرة ملايين دولار كمساعدات. وأعلن (روبرت لوفيت Robert Lovett) وزير الخارجية بالوكالة أن صداقة باكستان معروفة لدى ساسة الولايات المتحدة وأن ابتعادها عن الشيوعية. دليل للولايات المتحدة، لأن تكون جادة لما تطلبه باكستان من مستلزمات الدفاع وانعاش اقتصادها، ولقد كان من مظاهر زيادة الاهتمام الأمريكي بشؤون باكستان أيضًا تعيين السفير بول النغ (Paul Alling) السياسي المتخصص بشؤون المنطقة لدى وزارة الخارجية الأمريكية أول سفير لها في كراتشي في يناير/ سنة ١٩٤٨. وقد اصطحب السفير النغ معه كادرًا دبلوماسيًّا متخصصًا في شؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. والتقى السفير الحاكم العام محمد علي جناح يوم ٢٦ فبراير/ عام ١٩٤٨ وسلمه رسالة من الرئيس الأمريكي هاري ترومان(H.Troman) تخص علاقات الصداقة بين البلدين، وردًا على الرسالة أعرب محمد علي جناح للسفير عن أمله بأن تكون علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بباكستان على شكل تحالف مماثل للتحالف بين الولايات المتحدة وكندا [١٨].

أثمرت لقاءات محمد علي جناح بالسفير الأمريكي في كراتشي حصول باكستان على قرض مالي بمبلغ عشرة ملايين دولار في ٢٥ ايار عام ١٩٤٨. وقد فتح هذا القرض الباب لتدفق الاستثمارات الأمريكية وراس المال الأمريكي إلى باكستان حيث اصبحت باكستان تعتمد على المساندة المادية والمعنوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأدى ذلك إلى توثيق العلاقة بين الجانبين وكان من مظاهر ذلك أن قامت في ١٩ أغسطس عام ١٩٤٨ ثلاث سفن من البحرية الأمريكية بزيارة ودية إلى ميناء كراتشي[١٩].

يتضح من ذلك أن محمد علي جناح أدى دورًا متميزًا في إقامة علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم حقبة حكمه القصيره.

ثالثًا– موقف الولاية المتحدة الأمريكية من المشكلة الكشميرية بين الهند وباكستان:

ترجع مشكلة كشمير إلى نمو الحركة الوطنية فيها وارتباطها بالانقسام الذي دب في صفوف الحركة الوطنية في الهند البريطانية بين حزبي المؤتمر بزعامة غاندي والرابطة الإسلامية بزعامة محمد علي جناح [٢٠].

لقد حصل إقليم كشمير على الحكم الذاتي تحت السيادة البريطانية عام ١٨٤٦، عندما فصلت السلطات البريطانية هذا الإقليم عن إمبراطورية السيخ لاضعافها؛ إذ باع البريطانيون في ذلك العام بمقتضى معاهدة أمريستار[٢١] إقليم جامو وكشمير إلى المهراجا الهندوسي غولاب سنغ رئيس عائلة دوغرا، وقد اتسم حكم هذه الأسرة بالتعسف والطغيان والتمييز العنصري والطائفي مما أثار حفيظة غالبية الشعب المسلم التي طالبت بالمساواة مع الهندوس، ولكن حركتهم كانت غير منظمة الأمر الذي حد من فاعليتها إلى ان برزت شخصية الشيخ عبدالله في أكتوبر/عام ١٩٣٢[٢٢].

أسس الشيخ عبد الله أول حزب سياسي تحت اسم (مؤتمر مسلمي جامو وكشمير) وطالب بان تكون غالبية اعضاء الجمعية التشريعية منتخبين وليس بالتعيين، كما طالب بإقامة حكومة مسؤولة أمام الشعب ولكن المهرجا رفض جميع هذه المطاليب متماديًا في بطشه وتعسفه. عندئذ حرض زعيم الحزب أهالي كشمير على تخصيص يوم للمقاومة السلمية لإظهار تذمره بطريقة ملموسة ضد حكومة المهراجا، ونظم لهذا الغرض مظاهرة اشتركت فيها عناصر من غير المسلمين، الأمر الذي أدى بالشيخ عبد الله إلى توسيع اطار حزبه كي يضم جميع طوائف الشعب دون تمييز. وعلى هذا الأساس فتح الحزب عام ١٩٣٨ أبوابه لغير المسلمين وأصبح اسمه المؤتمر الوطني لجامو وكشمير في ١١ مايو/ عام ١٩٣٩ برئاسة الشيخ عبد الله [٢٣].

يمكن القول أن الشيخ عبد الله وجه حزبه وجهة وطنية شاملة لا تتخذ من الدين عنصرًا مميزًا لها، ولذلك فإن حزب المؤتمر الوطني لجامو وكشمير كان أقرب من حيث

مبادئه وسياسته إلى حزب المؤتمر الهندي منه إلى حزب الرابطة الإسلامية، حيث أيد الشيخ عبد الله حركة المقاومة السلمية التي قادها غاندي وحزب المؤتمر الهندي ضد الاستعمار البريطاني، بل إنه نظم حركة مماثلة ضد المهراجا لكي يعدل عن سياسته التعسفية ويوافق على حكومة تستند إلى الإرادة الشعبية. وأن الانقسام داخل الحركة الوطنية في الهند انعكس على أوضاع كشمير فانشق بعض أعضاء المؤتمر الوطني لكي يكونوا حزبًا جديدًا بزعامة غولام عباس تحت اسم حزب المؤتمر الاسلامي الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالرابطة الاسلامية، وقد حاول محمد علي جناح أثناء زيارته لكشمير عام ١٩٤٤ أن يوحد صفوف المسلمين ويقنعهم بتأييد الرابطة الاسلامية، أي إنه حاول أن يحمل شعب كشمير على الانضمام إلى دولة باكستان التي كان يسعى إلى تأسيسها، وكان واثقًا في ذلك الوقت من أن قيام الدولة الاسلامية أمر محقق الوقوع [٢٤].

بعد أن شكلت الولايات الهندوسية دولة الهند والولايات المسلمة دولة باكستان وأخفق حاكم كشمير هاري سنغ في اتخاذ أي قرار بالانضمام إلى أي من الدولتين أصبحت مشكلة كشمير ومستقبلها أكثر تعقيدًا من مجرد كونها إقليما ذا غالبية مسلمة ويحكمها حاكم هندوسي؛ إذ كانت كل من الهند وباكستان تطمح بضم هذه الولاية الكبيرة إلى أراضيها لأهميتها الستراتيجية والاقتصادية فضلًا عن الأسباب الدينية والسياسية والنفسية[٢٥].

ومع انقضاء سلطة الإمبراطورية البريطانية على شبه القارة الهندية، انتهت أيضًا سيادتها. وقبل انسحاب القوات البريطانية اعطت البعثة التي أرسلها مجلس الوزراء البريطاني إلى الهند الأمراء وحكام الولايات في ٢ مايو/ عام ١٩٤٦ الخيار في حالة الانسحاب في الانضمام لأي نظام يمكن أن يخلف الحكم البريطاني عام ١٩٤٧، وكان ذلك يعني إما الانضمام إلى الهند، وإما إلى باكستان، إلا إن التوصية لم تقل شيئًا بشأن الحاجة، لأن يرجع الحكام في البلدين إلى استطلاع رغبات رعاياهم في اتخاذ قراراتهم [٢٦].

ولكي لاتحصل أعمال عنف واضطرابات في كشمير اقترح رئيس وزراء ولاية جامو وكشمير جاناك سنغ بتاريخ ١٢ أغسطس عام ١٩٤٧ تجميد موضوع انضمام

ولاية كشمير لأي من الهند وباكستان. وقد وافقت باكستان على هذا الاقتراح في ١٥ أغسطس من العام نفسه، أما الهند، فقد ماطلت في قبوله، بسبب الاضطرابات والمصادمات التي عمت أرجاء الولاية بين الهندوس والمسلمين وكان حاكم الولاية يرغب في تحويل كشمير إلى دولة مستقلة شريطة اعتراف الدولتين الهند وباكستان بها. ومع ان بعض المصادر تشير إلى دور السياسة البريطانية في تحريض حاكم كشمير هاري سنغ على هذا التوجه إلا إن هناك إشارات واضحة تشير إلى أن البريطانيين حثوه على استطلاع آراء الشعب الكشميري بشأن الموضوع قبل أن يتخذ قراره النهائي لكنه لم يأخذ برأيهم[٢٧].

وقد حذر الهنود نائب الملك البريطاني مونتابين من مغبة قبول انضمام كشمير إلى باكستان؛ إذ تلقى مونتابين قبل عودته إلى بريطانيا في يونيو/ عام ١٩٤٧ رسالة من وزير خارجية حكومة الهند السردار فالابهباي باتل تضمنت تحذيرًا له من تدهور العلاقات البريطانية –الهندية إذا سمح لولاية جامو وكشمير بالانضمام إلى باكستان[٢٨].

ومع أن المسلمين في كشمير كانوا يشكلون آنذاك ٧٧% من مجموع سكان الولاية، إلا إن الهند ادعت أن غالبية سكان كشمير يرغبون في الانضمام إلى الهند مستغلة تعاطف حزب المؤتمر الوطني لمسلمي جامو وكشمير بقيادة الشيخ عبد الله مع حزب المؤتمر الهندي، في حين كان حزب المؤتمر الإسلامي بقيادة غلام عباس وهو الحزب المتحالف مع حزب الرابطة الإسلامية مؤيدًا لانضمام كشمير إلى باكستان[٢٩].

واستنادًا إلى مبدأ تقسيم شبه القارة الهندية، كان على الدوكرا[٣٠] هاري سنغ أن ينضم إلى باكستان استنادًا إلى الموقع الجغرافي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية لكشمير وانسجامها وارتباطها التاريخي مع سكان البنجاب غير إنه مارس دورًا واضحًا في الانحياز إلى جانب الهند من دون أخذ رأي سكان الولاية. فبدلًا من الانضمام إلى باكستان، اقترح رئيس وزراء الولاية جاناك سنغ تجميد ولاية كشمير؛ أي إبقاء الوضع على ما كان عليه قبل التقسيم لحين توفر الفرصة السانحة لتقرير

المصير النهائي لها، وقد قبلت الدولتان الهند وباكستان بهذا العرض، بل إن باكستان وقعت مع حاكم كشمير اتفاقًا خاصًّا بذلك لكنها سرعان ما أخذت تمارس الضغوط عليه وفرض الحصار الاقتصادي على الولاية بهدف التأثير عليها، إلا إن المهرجا هدد بأنه سيطلب المساعدة من أية جهة كانت إذا استمرت باكستان في الضغط على كشمير بسبب تأزم الوضع وتدهوره، فاضطربت الأوضاع السياسية بشكل خطير داخل الولاية. ومهد كل ذلك للقيام بالانتفاضة المسلحة التي بدأت في ٢٢ أكتوبر/ عام ١٩٤٧ وشملت معظم ارجاء ولاية كشمير[٣١].

وقد انتشر العنف الطائفي (الهندوسي–الإسلامي) عندما اقتحمت عشائر الباثان إقليم البنجاب يوم ٢٢ أكتوبر/ عام ١٩٤٧، وكان الهدف من الاجتياح هو الاستيلاء على مدينة سرينكار عاصمة الإقليم وقلب كشمير السياسي ودمجها بباكستان بالقوة، إلا إنه سرعان ما انهارت مقاومة ميلشيات المهرجا أمام المهاجمين وتقدمت قوات الباثان نحو سرينكار، وأخذوا يسلبون وينهبون، حيث قاموا باقتحام مدينة بارامولا واضطر المهرجا إلى الهروب يوم ٢٦ أكتوبر/ عام ١٩٤٧ وتوجه لطلب المساعدة من الهند ووقع معها في ذلك اليوم نفسه اتفاقًا وافق فيه على الانضمام إليها. وأشارت الحكومة الهندية إلى أن مصير كشمير سيقرره استفتاء عام سيجري بعد طرد القوات وانهاء القتال، وبعد أن عجزت الهند وباكستان عن حل النزاع من خلال مباحثات ثنائية وافق رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو على مقترح الحاكم العام مونتابين في أن تطرح الهند قضية كشمير على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وبدأ الاهتمام الأمريكي بالنزاع الهندي – الباكستاني حول كشمير عندما التقى مسؤولون بريطانيون في واشنطن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لوفيت (Lovett) في يناير/ عام ١٩٤٨. وحدث أن جاء هذا اللقاء متزامنًا مع مباحثات مجلس الامن بشأن ايجاد حل لمشكلة كشمير، فطالب المسؤولون البريطانيون بأن تأخذ الولايات المتحدة الدور القيادي في تلك المباحثات، وأثناء

اجتماع مساعد وزير الخارجية الأمريكي مع الوفد البريطاني بين لهم أن الولايات المتحدة قلقة من الصراع الهندي–الباكستاني لاسيما أن الحكومة الأمريكية تتخوف من الاهتمام السوفيتي بالمنطقة واحتمال أن يتدخل الاتحاد السوفيتي إلى جانب أحد الأطراف المتصارعة مما يؤدي إلى التوسع الشيوعي في منطقة جنوب شرق آسيا، أو أن يتدخل لحل مشكلة كشمير، الأمر الذي سيترتب عليه جذب الأطراف المتصارعة إلى جانبه ويؤثر على التوجه الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، وخلال اجتماع مجلس الأمن بشأن كشمير بداية عام ١٩٤٨ اتفق الدبلوماسيون الأمريكان والبريطانيون على ضرورة الوصول إلى حل مقنع لمشكلة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان ودارت مباحثات الأمم المتحدة حول اربع قضايا متداخلة هي[٣٢]:

١–السيطرة على إدارة كشمير أثناء الاستفتاء العام.
٢–طبيعة ومسار سحب القوات الهندية وقوات كشمير ازاد[٣٣].
٣–رغبة الهند في وصف باكستان بأنها غازية.
٤–رغبة باكستان في إدانة معاملتها من قبل الهند.

وخلال اجتماعات مجلس الأمن بخصوص كشمير التقى الشيخ عبد الله الذي كان ضمن الوفد الهندي بمندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وارن اوستن (Warren Austin) الذي اعتقد بأن هدف الشيخ عبد الله هو التوصل إلى استقلال كشمير. وبعد هذا اللقاء أرسل أوستن برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية شرح فيها لقاءه بالشيخ عبد الله وذكر أنه لم يشجعه على طلبه بشأن استقلال كشمير.

لم تؤيد الحكومتان الأمريكية والبريطانية فكرة استقلال كشمير؛ لأن استقلالها في ظل ضعفها السياسي والاقتصادي وموقعها الستراتيجي ربما يؤدي حسب وجهة النظر الأمريكية إلى تدخل شيوعي يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي؛ وبسبب هذا الموقف استمرت طروحات أعضاء مجلس الأمن بشأن إيجاد صيغ أخرى عادلة للمشكلة. وفي آذار عام ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على القرار الذي اقترحه ممثل

الصين بخصوص مطالبة الحكومة الهندية بالاستفتاء، وهذا الاقتراح رفضته الحكومة الباكستانية موضحة أن حصول استفتاء عام سيكون مستحيلًا في حالة بقاء الشيخ عبد الله متعاونًا مع الهند. وطلب حاكم باكستان العام محمد علي جناح من الولايات المتحدة الأمريكية بأن لاتضللها المزاعم البريطانية والصينية بخصوص المقترح الهندي.

فسح محمد علي جناح بمطلبه هذا المجال للساسة الباكستانيين لعرض وجهة نظر الحكومة الباكستانية حول مشكلة كشمير على الساسة الأمريكيين وإمكانية كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قضيتهم فقام وزير الخارجية ظفر الله خان[٣٤] أثناء وجوده في نيويورك بمحاولة لكسب تأييد الحكومة الأمريكية لوجهة نظر حكومته بخصوص الاستفتاء في ولاية كشمير بعد تنحي الشيخ عبد الله عن حكم الولاية، وأن تنضم إلى الدول الساعية لحل القضية خلال اجتماع مجلس الأمن يوم ٢١ أبريل/ عام ١٩٤٨، وأوضح (لياقت علي خان) رئيس الوزراء الباكستاني أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن خلال اجتماعه في أبريل/ بخصوص مشكلة كشمير بإجراء استفتاء أظهر افتقار أعضائه إلى فهم إدارة الحوار، وأنه طالما بقي الشيخ عبد الله مسؤولًا عن حكومة كشمير، فلن يجرؤ أحد على المخاطرة بالتصويت ضده[٣٥].

ومع المساعي الدبلوماسية ومطالبة الهند وباكستان بإيجاد حل لمشكله كشمير ظلت القوات المسلحة للدولتين في قتال مستمر إلى أن وافقت الحكومتان على قبول مقترح وقف إطلاق النار بين الجانبين الذي اقترحته الأمم المتحدة بقرار مجلس الامن في ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ وذلك بوضع خطة مناسبة تخدم الطرفين لإجراء استفتاء عام في كشمير. وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تدخل عضوًا في لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان United Nations Committe of India and Pakistan (UNCIP) التي قررت الأمم المتحدة تشكيلها، لهذا الغرض وإرسالها إلى الدولتين، وبعد زيارة لجنة (uncip) إلى كل من الهند وباكستان أوضح ممثل الولايات المتحدة في اللجنة كالأهر هودل (Klahr Huddle) أن الحكومة الهندية كانت

متصلبة في البداية حول الاستفتاء، ولكنها قبلت في النهاية مقترحات لجنة الأمم المتحدة على عكس الحكومة الباكستانية التي لم تستجب إلى المقترح الأمر الذي جعل لجنة الأمم المتحدة تعتبر ذلك رفضًا من الحكومة الباكستانية لتلك المقترحات.

وعلى الرغم من الدور الذي قامت به لجنة الأمم المتحدة إلا إن تشارلس لويس(Charles Lewis) الذي أصبح القائم بأعمال السفارة الأمريكية في كراتشي بعد إصابة السفير بول النغ بالمرض عبر في رسالتين إلى وزارة الخارجية الأمريكية الأولى في العاشر والثانية في الرابع والعشرين من أيلول عام ١٩٤٨ عن اقتناعه بعدم قدرة لجنة الأمم المتحدة على تهدئة الأوضاع المضطربة في شبه القارة الهندية، ذلك وزارة الخارجية الأمريكية؛ لأن تعبر للجنة الأمم المتحدة عن اقتناعها بأن نزاع كشمير أصبح يهدد الأمن والسلام في شبه القارة الهندية، وسوف يؤثر على منطقة جنوب شرق آسيا، محاولة بذلك إعطاء دفعة للعمل الدولي الهادف لحل المشكلة[٣٦].

استمرت اتصالات المسؤولين الباكستانيين بالمسؤولين الأمريكان، ففي ٢٤ أكتوبر/ عام ١٩٤٨ التقى رئيس وزراء باكستان (لياقت علي خان) بوزير الخارجية الأمريكي مارشال (Mirsil) أثناء اجتماعات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المنعقدة في باريس. وكان ذلك اللقاء قد مثل أعلى المستويات بين البلدين منذ استقلال باكستان، حيث أوضح (لياقت علي خان) لوزير الخارجية الأمريكي المشكلات والصعوبات التي تواجهها باكستان، موضحًا بأنه لم يكن ممكنًا لباكستان أن تصبح فريسة للشيوعية، مطالبًا الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات لبلاده وبلدان الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة لمساعدة الولايات المتحدة للدول الأوروبية لاسيما اليونان وتركيا[٣٧]. وخلال اللقاء وصف (لياقت علي خان) موقف الهند حيال باكستان بأنه معادٍ وأن بلاده تسعى إلى السلام، لكنها ستقاتل إذا ما أصرت الهند على أن تكون عدوانية، وأن مسألة كشمير يمكن حلها من خلال إجراء استفتاء عام بعد إبعاد الشيخ عبد الله الموالي للحكومة الهندية من حكم ولاية كشمير، وكان لموقف (لياقت علي خان) هذا على ما يبدو أثره على الوزير الأمريكي الذي أوضح بأن الخلافات بين الهند وباكستان

بخصوص كشمير يجب أن تنتهي وطالب مجلس الأمن ببذل الجهود لتسوية النزاع بسرعة وبسلام. وكان يأمل بإمكانية تسوية مشكلة كشمير بما ينسجم ومبادئ الأمم المتحدة، كما عبر عن دعمه لمطلب (لياقت علي خان) بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة الاقتصادية لبلاده، في الوقت الذي التقى مارشال برئيس وزراء باكستان التقى أيضًا برئيس وزراء الهند نهرو، وعبر له عن تفاؤل ضئيل بشأن إمكانية تسوية مشكلة كشمير من خلال مناقشة القضية مع لجنة الأمم المتحدة (UNCIP) والتوصل إلى حل لها، وتوصل من خلال تلك اللقاءات إلى استنتاج مفاده أن نهرو ولياقت علي خان اكدا الحاجة إلى الاستقرار، إلا إنهما لم يظهرا رغبتهما في تنفيذ وعودهما بشأن حل مشكلة كشمير، وأدت تلك اللقاءات إلى مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية جهودها الدبلوماسية الرامية إلى تسوية المشكلة، فأجرت لهذا الغرض اتصالات مع المسؤولين البريطانيين دون الانحياز إلى أحد أطراف القضية[٣٨].

وكان لتلك الجهود أثرها في تنشيط مساعي لجنة الأمم المتحدة منذ اجتماعها الأول في جنيف بتاريخ ١٥ يونيو/ عام،١٩٤٨ حيث ذهبت اللجنة إلى شبه القارة الهندية في ٧ تموز عام ١٩٤٨ واجتمعت مع المسؤولين في كل من البلدين وجامو وكشمير[٣٩]، ثم وضعت تقريرها الذي طالبت فيه الأطراف المتنازعة بإصدار قرار وقف إطلاق النار، وقبول تعيين مراقبين عسكريين للإشراف على الاستفتاء وسحب القوات الباكستانية والهندية من جامو وكشمير على أن تقوم السلطات المحلية بإدارة الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة[٤٠].

وعلى هذا الأساس، أصدر مجلس الأمن قراره في ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ لوقف إطلاق النار وسحب قوات البلدين خارج الإقليم.

إن أهم ما اتسمت به أعمال لجنة الأمم المتحدة هو تحقيق وجود عسكري للأمم المتحدة في الأجزاء المتنازع عليها لأغراض المراقبة، وإرسال التقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة حول اي انتهاك لوقف إطلاق النار.

رابعًا– الموقف الدولي من الحرب الهندية – الباكستانية عام ١٩٤٧.

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات سياسية كبيرة أسفرت عن انقسامه إلى معسكرين، أحدهما قادته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهو ما عرف بالمعسكر الغربي إما الطرف الآخر قادهُ الاتحاد السوفيتي وعرف بالمعسكر الشرقي. وكان كل جانب منهما يحاول أن يركز نفوذهُ ويستقطب اكبر عدد ممكن من الدول، لذلك بدأت ما تُعرف في التاريخ السياسي بالحرب الباردة. ونظرًا للأهمية الإستراتيجية والسياسية الذي تلعبهُ شبه القارة الهندية فقد انعكس تأثير تلك الحرب عليها ونتيجة قرب الهند وباكستان من حدود الاتحاد السوفيتي عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على كسب ود قادة البلدين بعد الاستقلال عام ١٩٤٧م، لذا أصبحت الهند وباكستان محلًا للتنافس السياسي بين المعسكرين الشرقي والغربي أثناء الحرب الباردة، حيث كانت الهند ميالة خلال السنين التي تلت الاستقلال إلى الولايات المتحدة أكثر من ميلها إلى الاتحاد السوفيتي، وقد أبدى القادة السياسيون الأمريكان ارتياحهم لهذا التقارب، وهذا ما عبر عنه سفير الولايات المتحدة في الهند جون كينت (Joon kint) بقوله " إن الهند بلاد فلاحين وبرجوازيين يسودها النظام الرأسمالي... وان معظم القادة الهنود يتعاطفون معنا... "[٤١]

أ– موقف الاتحاد السوفيتي:

أما قادة الاتحاد السوفيتي، فقد انتقدوا سياسة الهند، وأطلقوا عليها لقب المستعمرة الانكلو– أمريكية.إلا إن العلاقات الحسنة بين الولايات المتحدة والهند لم تستمر طويلًا، فقد أصابها الفتور في خريف عام ١٩٤٩،عقب رفض الطلب الذي تقدم به نهرو للحصول على مساعدات اقتصادية أمريكية دون أية شروط أو قيود[٤٢] ، بالإضافة إلى رفض الهند الانضمام إلى المعسكر الغربي في أثناء الحرب الباردة لانتهاجها سياسة عدم الانحياز. وقد أبدى بعض القادة الأمريكان انزعاجهم من سياسة الهند الجديدة، إذ عبر السيناتور ناولاند (knowland) – زعيم الأغلبية الجمهورية في

مجلس الشيوخ – عن ذلك بقوله"... أن الهند بلد محايد لذلك فهم لا يستحقون المعونة الاقتصادية والعسكرية... "، لذلك أخذت الولايات المتحدة تبحث عن بدائل أخرى لشغل منصب المدافع عن المصالح الأمريكية في شبه القارة الهندية ضد النفوذ السوفيتي(٤٣).

هكذا كانت العلاقات الأمريكية – الهندية متغيرة على مدى عقد من الزمان تبعًا لتغير الظروف السياسية، ولم تكن العلاقات الحسنة هي بمثابة تحالف رسمي للهند مع الولايات المتحدة، كما حدث بالنسبة لباكستان، فالأخيرة كانت تربطها بالولايات المتحدة أوثق العلاقات التي يعود تاريخها إلى ما بعد الاستقلال عام ١٩٤٧م. فقد حاولت منذ تأسيسها التفاوض مع الولايات المتحدة في سبيل دعمها عسكريًّا واقتصاديًّا والوقوف معها ومساندتها في قضية كشمير، مقابل إقامة القواعد العسكرية الأمريكية فوق أراضيها. وقد نجحت الولايات المتحدة من إقامة قاعدة طيران عسكرية في مدينة بشاور تضم طائرات من طراز (U – 2)، التي تقوم بمهام التجسس فوق الأراضي السوفيتية. وكانت الولايات المتحدة تعزز من علاقاتها مع باكستان؛ لأن ذلك سيزيد من حدة التوتر الهندي – الباكستاني، ما يدفع الهند في مد جسور العلاقات مع الولايات المتحدة لإبعادها عن باكستان، ومن ناحية أخرى ستعمل باكستان على المطالبة بالمزيد من المساعدات والخبرات الأمريكية ما يعني المزيد من مبيعات الأسلحة، وبذلك استخدمت الولايات المتحدة قضية كشمير ورقة ضغط على الحكومة الهندية(٤٤).

وقد حذرت الحكومة الباكستانية الإدارة الأمريكية من مغبة انحيازها إلى الهند في هذه الحرب، بأن لديها بدائل أخرى يمكن أن تستخدمها لتهديد الوجود الأمريكي في شبه القارة الهندية ومنها :

١. يمكن لباكستان أن تصفي القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها، والانسحاب من الاتفاقية الثنائية الموقعة معها، وعن حلفي بغداد وجنوب شرق آسيا.
٢. يمكن لباكستان التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية اليها.

٣. يمكن لباكستان أن تبرم اتفاقية عسكرية سرية مع الصين، في حال أي انحياز أمريكي لمصلحة الهند..

ب–الموقف البريطاني:

أما بريطانيا فقد أعربت عن أسفها لاندلاع الحرب بين بلدين من أعضاء الكومنولث، كما وجهت انتقادات لاذعة إلى الهند، حين عبرت قواتها الحدود الدولية مع باكستان متجهة إلى لاهور، وقد أدى الموقف البريطاني هذا إلى فتور في العلاقات مع الهند. حيث انتقد شاشتوري رئيس الوزراء الهندي موقف الحكومة البريطانية بقوله " إن هارولد ولسن (H.welsen) لم ينطق بكلمة واحدة عندما عبرت القوات الباكستانية خط وقف إطلاق النار وشنت هجومًا على كشمير..." (٤٥).

ويمكن تفسير انتقاد بريطانيا للهند دون باكستان؛ لأنها أرادت الاحتفاظ بنوع من التوازن في سياسة المعسكر الغربي تجاه باكستان؛ لأن وقوف المعسكر الغربي على الحياد وعدم الانحياز لباكستان سيجعل صناع القرار الباكستيين يفكرون بجدوى البقاء ضمن الأحلاف الغربية، ويدفعهم للارتماء في أحضان الصين الشيوعية التي تقدم لهم الدعم الكافي في صراعهم حول كشمير، وعندها ستجد بريطانيا نفسها في موقف قد لا تحسد عليه في الشرق الأقصى. وهكذا أرادت بريطانيا أن تنحاز ولو بصورة إعلامية لباكستان وذلك بإدانتها الهجوم الهندي، واتخذت الحكومة البريطانية نفس الموقف الأمريكي، وأعلنت عن إيقافها المساعدات العسكرية والاقتصادية للهند وباكستان، في محاولة منها لإجبارهما على إيقاف هذه الحرب(٤٦).

ج– الموقف الصيني:

أما الصين، فكانت تربطها بالهند أوثق العلاقات؛ إذ يعود تاريخها إلى ألفي سنة. فالهند تشترك معها بحدود كبيرة يصل طولها إلى ٣٥٠٠ كم، وتربطها علاقات تجارية ودينية. فتجارة الهند كانت تمر عبر جبال الهملايا وكان الحجاج الهندوس

يذهبون للحج في جبل كيلاس وبحيرة مانشاروفار الصينية[٤٧]. وخلال الغزو الياباني للصين في ثلاثينيات القرن الماضي، أعرب حزب المؤتمر الهندي عن تضامنهُ مع الشعب الصيني من خلال إرساله بعثة من المعونات الطبية. وعند انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩م، كانت الهند ثاني دولة غير شيوعية تعترف بالنظام الجديد في الصين وحكومة ماوسي تونغ، وكانت الهند تأخذ زمام المبادرة في الإلحاح على تنفيذ مطالب الصين فيما يتعلق بمقعدها في الأمم المتحدة حتى إن نهرو كان من أكثر المنتقدين لسياسة الولايات المتحدة لعدم اعترافها بالحكومة الصينية. إلا إن بعض القيادات الصينية انتقدوا نهرو ورفاقه ووصفوهم بأنهم " كلاب تجري وراء الإمبريالية " [٤٨]. وهكذا اتسمت العلاقات الصينية الهندية بالتشنج والرفض الكلي لبعضهما البعض مما انعكس إيجابيًا على علاقات الصين مع باكستان التي اتسمت بالتقارب والتعاون المستمر منذ السنوات الأولى لقيام حكومتي البلدين. فباكستان كانت أول دولة غير شيوعية تعترف بالحكومة الصينية الجديدة.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الخاتمة:

١- افتقدت باكستان منذ تأسيسها عام ١٩٤٧ للمقومات الأساسية للدولة، فكان تأسيسها على أساس ديني فحسب بعيدًا عن كل المقومات الأساسية الأخرى للدولة من قومية أو لغة، أما الأرض فكانت مقسمة إلى إقليمين أحدهما شرقي ويسمى باكستان الشرقية والآخر غربي يسمى باكستان الغربية تفصل بينهما أرض هندية، وكان كل إقليم من الإقليمين متباينًا عن الآخر في الثقافة واللغة والقومية فلا يجمعهم إلا الدين.

٢- تمتعت باكستان في السنوات الثلاثة الأولى بحكم مركزي قوي استمد قوته من شخصية مؤسس باكستان محمد علي جناح.

٣- عندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية باكستان شعرت الهند بأنها أصبحت منفردة، وليس لها من يقف في جانبها تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة إضعاف باكستان، ورأت بأنها بحاجة إلى حليف قوي يعطي للهند هيبتها تجاه القرارات التي التزمت بها في تدخلها العسكري في الشأن الباكستاني، فكان أفضل حليف لها هو الاتحاد السوفيتي الذي كان في صراع دائم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت من سياسة الاحتواء طريقًا لها في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

٤ ـ يتضح الموقف الأمريكي المخادع في السياسة الخارجية التي اتبعتها مع كل الأطراف المتنازعة بأنها كانت لها علاقات طيبة مع باكستان والغرض من ذلك لكي تكون هي الوحيدة المستفيدة من خلال النتائج التي تتوصل إليها الأزمة.

الهوامش

(١) ستار جبار علاي الدليمي، النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٥٩.

(٢) دومنيون: وهي دول الكومنولث التي تتمتع بالحكم الذاتي. والتي تعد ملكة بريطانيا رئيسة لها ويمثلها فيها حاكم عام. للمزيد ينظر: طارق مجيد تقي العقيلي، العلاقات العراقية -الباكستانية ١٩٤٧.١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٣) حمزة علوي، الدولة والمجتمع في مجتمعات ما بعد الاستعمار، مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ص٢٩-٣٠.

(٤) وفيق حسين الخشاب وآخرون، الجنوب الأوسط للقارة الآسيوية، مطبعة جامعة بغداد،١٩٨٠، ص٨٨.

(٥) محمود شاكر، باكستان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٧١، ص٩٧.

(٦) عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، باكستان في ماضيها وحاضرها. دار المعارف، مصر ١٩٥٥، ص٨٠.

(٧) محمود عبد الوهاب، كراتشي عاصمة السند والأيام الزاهرة، مجلة العربي، العدد ٣٧٢، نوفمبر ١٩٨٩، ص٨٧.

(8) Syed Ziaullah, Samual Biad, Pakistan An End without a Beginning, New Delhi, 1985, P.14.

(9) Ibid.

(١٠) وفيق حسين الخشاب وآخرون، المصدر السابق، ص٨٨.

(١١) المصدر نفسه، ص٨٨.

(١٢) تألفت باكستان عن استقلالها من خمس ولايات هي ولاية الحدود الشمالية الغربية وعاصمتها بيشاور وولاية السند وعاصمتها حيدراباد وولاية البنجاب وعاصمتها لاهور وولاية البنغال وعاصمتها دكا، أما العاصمة المركزية فهي كراتشي، ويسمى رئيس الوزراء في الحكومة المركزية وزيرًا اعظم اما رئيس الوزراء في الاقاليم فيسمى وزيرًا أعلى. انظر: عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا، باكستان ماضيها وحاضرها، دار المعارف، مصر، ١٩٥٥، ص٧٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص٧٢.

(١٤) هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧٠-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٩٢.

(١٥) توماس أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، المجلد الثاني، بغداد،١٩٨٠، ص٢٧٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٧٣.

(١٧) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

(١٨) سمعان بطرس فرج الله، "قضية كشمير بين الهند وباكستان"، السياسة الدولية، العدد الثاني، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص٢٧٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

(٢١) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص٣٠.

(٢٢) عقدت المعاهدة في ١٦ آذار عام ١٩٤٦ وقد اعترفت فيها بريطانيا بغولاب سنغ مالكًا لكل من جامو وبونش ولادخ، ونصت المعاهدة في مادتها الأولى على ان الحكومة البريطانية تمنح المهراجا وورثته من الذكور كل المرتفعات الواقعة إلى الشرق من نهر الإندوس وإلى الغرب من نهر رافي وتوابعها باستثناء لاهور، وأكدت المادة العاشرة من الاتفاقية على إن المهرجا يعترف بسيادة الحكومة البريطانية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

- P.L. Lankhanpal., Essential Docments and Notes on Kashmir Dispute International Publishing, New Delhi, p.9.

(٢٣) ولد في سوارة بالقرب من سريناجر من أصل براهماني كشميري، اعتنقت أسرته الإسلام في القرن الثامن عشر الميلادي، حصل على شهادة الماجستير في الكيمياء، من جامعة عليكرة وعين ناظرًا للمدرسة الثانوية. ينظر: أبو الأعلى المودودي، قضية كشمير المسلمة، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط٢، ١٩٨٦، ص١٥. أيضًا:

- M. M. Khan, The United Nations and Kashmir, Karachi, 1956, p.40.

(٢٤) الاسترلامب، كشمير ميراث متنازع عليه ١٩٤٦–١٩٩٠، ترجمة سهيل زكار، دمشق، ١٩٩٢، ص١٦٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص١٧٠.

(٢٦) أنعام سالم حسين وتوت، المشكلة الكشميرية وأثرها على أمن شبه القارة الهندية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٩٢.

(٢٧) لاسترلامب، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢٨) كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي – الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٧–١٩٤٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص١١٣.

(٢٩) الاسترلامب، المصدر السابق، ص٣٧٣.

(٣٠) صلاح المختار، "جذور وملابسات الصراع الهندي–الباكستاني"، دراسات عربية، السنة الثامنة، العدد ٥، ١٩٧٢، ص١٧.

(٣١) كلمة سنسكرينيه الاصل مركبة من (دو) بمعنى اثنين و(كيرات) بمعنى بحيرة، أي أرض البحيرتين، وقد أصبحت كلمة (دوكيرات) بمرور الزمن (دوكرا) وفي الواقع ان بحيرتي سيردنسار ومانسار واقعتان في التلال الكائنة شرقي جامو حيث يعتبر مكانهما مركزًا للدوكرا التي تعني حاكم المنطقة. انظر: محمود نور الدين، محنة في الفردوس، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٠، ص٢٠٠.

(٣٢) مصطفى احمد شريم، رحلتي في مأساة كشمير، مطابع شركة الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ١٩٩٣، ص١٨.

(33) Kashmir in the Security Council, Manhattan Publishing Company, New York ,1960,p.4.

(٣٤) كشمير ازاد : أطلق هذا الاسم على قبائل اليونش المقاتلة التي شجعتها باكستان على الثورة المسلحة ضد مهراجا كشمير الذي رفض الانضمام إلى باكستان وأمدتهم بالأسلحة، وسرعان ما انضمت إليهم قبائل الباثان الذين يقطنون إقليم الحدود الشمالية الغربية، وكون الثوار جيشًا تحت قيادة السردار محمد إبراهيم خان، بل إن بعض القوات المسلحة الباكستانية اشتركت في القتال مع قوات كشمير ضد قوات المهرجا. وعندما عجزت القوات الكشميرية عن الصمود أمام القوات الثائرة طلب المهراجا معونة عسكرية من الهند. للمزيد من التفاصيل. انظر:

- Adarsh Sein Anand,. "Kashmir's Accession to India" , Journal of the India Law Institute, New Delhi, Vol.6, Jan-March, 1964, p.69.

(٣٥) شدري محمد ظفر الله خان (١٨٩٣–١٩٧٦)، سياسي باكستاني ولد في سيالكو في فبراير/ سنة ١٨٩٣ وتلقى دراسته في لاهور، ثم في لندن، وعاد إلى بلاده حيث مارس المحاماة في لاهور وفي عامي ١٩٣٠–١٩٣١ اشترك في مؤتمر المائدة المستديرة لزعماء الهند، بوصفه رئيسًا لرابطة مسلمي الهند كافة، وشغل منصب قاضي في محكمة الهند الفيدرالية خلال المدة ١٩٤١–١٩٤٧، ومنصب وزير خارجية باكستان خلال المدة ١٩٤٧–١٩٥٤، ثم أصبح عضوًا في محكمة العدل الدولية في لاهاي خلال السنوات ١٩٥٤–١٩٦١، وتولى رئاسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٦٢، له عدة مؤلفات في القانون. انظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص٣٦٦.

(٣٦) لياقت علي خان (١٨٩٥–١٩٥١) تلقى تعليمه في جامعة عليكرة وواصل دراسته في جامعة اكسفورد، انتخب عضوًا في المجلس التشريعي في المقاطعة المتحدة لمرتين الأولى سنة ١٩٢٦ والثانية سنة ١٩٣٠، كما انتخب عضوًا في البرلمان المركزي في دلهي سنة ١٩٤١، وكان محاميًا مشهورًا ومن كبار أصحاب الأملاك في دلهي، وبعد وفاة محمد علي جناح أصبح الأمين العام لحزب الرابطة الإسلامية. انظر: "الشخصيات البارزة في حزب الرابطة الإسلامية"، مجلة العرب، العدد٩، ذي القعدة، ١٣٦٥، ص١٤.

(٣٧) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٣٩) كاظم السهلاني، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٤١) لياقت علي خان، مراحل تطور قضية كشمير، مطبعة الصباح، بغداد، ١٩٤٩، ص١٢.

(٤٢) محمد جمال، المبادرة السياسية والفكرية لحرب الأسبوعين في شبه القارة الهندية " ١٩٩٩، ص ١١٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(44) Zylfikar Ali Bhutto , The Myth of Independended,London,1967 , P. 43

(٤٥) محمد جواد علي، الصراع الأمريكي – السوفيتي في المحيط الهندي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٤٦) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤٧) المصدر انفسه، ص ٤٥.

(٤٨) الاسترلامب، المصدر السابق، ص ٣٣٣ – ٣٣٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 67 September 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)